نحن نتساءل عن طريقة تعليم الفقه، وليس الفقه نفسه!

تعديل المناهج يجعل العلم نوراً في العقول لا متوناً في الصدور!

(مهماز) ولو كان حصان امرىء القيس. أو جياد طفيل الغنوي. لن ننكر إخلاص المخلصين، ولا حيوية النشيطين، ولكننا نقول لو أن الناس اتجهوا الى تعديل المناهج فطورا في كل سنة جزيئاً صغيراً وفق تدرج موضوعي، لوجدوا أن التغيير ليس انتقالاً من وضع بالٍ الى آخر جديد، وإنما هو انتقال من شيء مناسب الى آخر انسب، استلهاماً لواقع جد، أو لحالة عرضت.

أيها الكارهون للتجديد إن من حق الراغبين فيه عليكم إحدى ثلاث مسائل:

الأولى: إن كنتم ترون أن المسافة بينكم وبين الآخرين غير بعيدة، فافتحوا مجالسكم، وصدوركم ورؤوسكم وتعاونوا على البر والتقوى.

الثانية: أن شككتم في ما يطرح من أفكار تشكك بالمنهاج القائم، فعرضوها للتقييم وعرضوها للنقاش والشمس والهواء. وخذوا ما يتمخض عن هذا وذاك.

الثالثة: إن رفضتم، فلكم الحق في رفض، ما لا ترونه مناسباً، ولكن ألا ينبغي لكم أن لا تضايقوا الراغبين في التطوير، إن قمع الأفكار لا يجدي.

انظروا الى الجامعات الأخرى من حولكم، قارنوا أعمالكم بها، تأملوا بعين المقارنة والموازنة تروا كم من استاذ ذي أفكار نيرة، لاقى عنتاً إن أراد أن يقدم ثمرة دراسته في جامعة غربية أو عربية، أي تعليم جامعي يقوم على الركود والسكون.

لقد لقى أحد الأساتذة في احدى الجامعات الاسلامية عنتاً منذ بضع سنين، لأنه اصر على استعمال مصطلح (موسيقى الشعر) في محاضراته، ولقي آخر عنتاً لأنه قرر على طلبته نصاً من الشعر الحر للسياب فجمع بين معصيتين ذكر السياب وتدريس الشعر الحر.

ترى ألا يجوز في جامعة اسلامية أن يتعرف الطلاب على ما حولهم من تيارات أدبية وفكرية، لتكوين مناعة ذاتية بدلاً من المناعة القائمة على الجهل، في عصر انفتاح اعلامي هائل، ترى لم جازت دراسة المنحرفين من اهل الجاهلية والعصور الاسلامية القديمة كامرىء القيس وابي نواس، أم أن دراسة القديم صارت لذة وتقليداً.

إن هذا العصر عصر زلزلة حضارية وإذا لم يتعود الدارس على المناعة الذاتية صار سهل الاصطياد، وإذا لم يستطع المعلم اقناع تلميذه فقد أخفق.

هب أنك فصلت الطالب أو اخرجته من الجامعة، أبإمكانك أن تخرجه من الجماعة، أو أن تفصله من المجتمع.

لن تستطيع هذا ولاذاك، ولكنك تستطيع أن تحاول تعديل المناهج. تعديلا يجعل العلم نوراً في العقول لا متوناً في الصدور.

هل الخلاف بين أهل الفقه والأدب؟

بعض الاخوان تصوروا أن الخلاف بين فريقين، قوم يريدون هدم الثقافة الاسلامية وآخرين يدافعون عنها، وهذا شر الأوهام، فكلا الفريقين له من الاخلاص والرغبة في الاصلاح نصيب وإن اختلفت الرؤية.

وإنما الخلاف بين نفر يرفضون تجديد الوسائل وتحسين المناهج، ورهط يدعون الى التغيير، ويرون أن التعليم الديني واللغوي بحاجة الى تنشيط وتنمية وتقوية، وأن ذلك لا يتم إلا بمراجعة المناهج.

الخلاف ليس في قيمة شخص وآخر، ولم يزعم أحد من المنادين بتعديل المناهج انه شيخ يجب الرجوع الى قوله.

واخشى ما أخشاه أن يتصور خالي الذهن، أن الخلاف بين أهل الفقه والشريعة، وبين أهل الأدب واللغة، وانه بين (أشياخ) اولي فقه ودين، واساتذة اولي شعر وبلاغة، وتاريخ وجغرافيا أي أن معناه أن يتحدث أهل الأدب واللغة، في شئون الفقه والشريعة، وذلك أمر له ما وراءه، ولذلك عذرت من وقف ليدافع عن الشيخ الفوزان، ويثني على علمه، وكنت أود أن يعرف سامحه الله أن المسألة ليست كما تصور، ولا أظن انه يريد بالاشارة الى الألقاب أمراً يتصل بالامتيازات، ولكن يبدو من كلامه أن يتصور أن الفكرة تستمد قيمتها من صفة صاحبها.

وفي ذلك تشويه للحقيقة لأن النقاش بين منزعين كلاهما موجود في الجامعات الإسلامية، بين من يرون أن ليس في الإمكان أبدع من ما كان، وأن الأول لم يترك شيئاً للآخر، وبين من يرون الحاجة إلى التغيير، وأمثال الدكتور الفوزان الذين يدافعون عن الزاد والألفية وبل الصدى، وأوضح المسالك كثيرون في كليات الشريعة واللغة، بل إن الدكتور الفوزان شبك الزاد بالألفية، وهذا يدل على أن الاختلاف بين منزعين لا بين تخصصين.

هل يتكلم الصامتون؟!

أيها الكارهون للتجديد، ألا تعترفون بوجود زملاء آخرين لكم كثيرين يريدون التجديد ويدركون اهمية التغيير، وإن لم يرفعوا أصواتهم في الصحف والمنابر، وإن سكتوا وسكنوا، إما لانشغالهم بامور أخرى، أو إيثاراً للسلامة، أو تحرياً للهدوء، أو لدفع مفسدة أو جلب مصلحة، أو لليأس والقنوط.

أحد هؤلاء الزملاء في كلية (ما) للشريعة ومن قسم أصول الفقه نفسه قال لي: مذ بضع عشرة سنة قلت عن زاد المستقنع ورجوت إصلاح المنهج، قلت له ولكن يبدو أنك سكت ولو جهرت برأيك لوجدت متحمساً ينزع عنك بشت المشيخة.

وسينصحك بقراءة كتاب المعاهد العلمية في أصول الفقه وستكون مشكلتك كبيرة، لأنك متخصص في أصول الفقه، وستجد مخالفاً يقول انك عامي في الشريعة، وموافقاً يتحسس الطريق كالدكتور الهويمل يرى أنك (راديكالي)، لأنك خالفت (الأصول)، وربما كنت بحاجة إلى ميزان للجرح والتعديل يقوم منك ما اعوج، حتى تؤثر السلامة على الاستقامة.

ومن أجل ذلك أعذر - الزملاء الذين يفكرون بصوت خافت، والذين يؤيدون في المجالس، والذين يتحدثون بهدوء، والذين يحاولون أن ينشروا آراءهم بأسماء مستعارة.

د. حسن الهويمل

حسن المالكي

آفة التعليم هذه المتون :

يا أهل التربية قولوا كلمتكم

الجزء الثاني والأخير

بقلم: أ. د. عبدالله الحامد

●● أقولها مرة أخرى: إن التعليم الاسلامي في كثير من الجامعات الاسلامية بحاجة الى تجديد وقد ذكرت منها الأزهر وجامعة الامام، نموذجين، وهذا لا يعني حصر الملاحظات عليهما، ولكنني أتحدث عن ما خبرت طالباً أو مدرساً، من ميل الى الركود في التعليم والادارة.

إننا ندعو الى ترسيخ نظام الجامعة روحاً وقيماً، حيث يصبح البحث العلمي عملاً صامتاً دؤوباً، وأكثر ارتباطاً بالمجتمع والحياة المعاصرة، لا مجرد تحقيق لمخطوط قديم، وحيث يشيع الانفتاح وسعة الأفق، ويضعف الانغلاق والتقوقع، ولكي تراجع المناهج على ضوء تقييم متجدد لها، لقد أنشأت الدولة في كل مرفق تعليمي قسماً للتطوير التربوي، فماذا صنع مثل هذا القسم في جامعات لازالت بعض كلياتها كما كانت منذ ربع قرن، إن منهاج جامعة الإمام يغلب (التراثية) على (المعاصرة) بقدر أكثر من الحد المناسب، ويغلب جانب المعلومات على الوظيفية، والقواعدية على المهارة والكتابة على الشفوية، وهذه الأمور هي السبب في أن الخريجين أخذوا يضعفون، وذلك ضعف ظهر في خريجي المعاهد، وخريجي الجامعة، ويمكن أن نجد الاجابة عن المدرسين في وزارة المعارف.

●● ولعل علاج ذلك يتم من خلال بناء المنهج على ضوء الاهتمام بعلم العمل، والمهارات والوظيفية، وقد تكون جامعات أخرى في المملكة أو في بلد عربي بحاجة الى ترسيخ هذه المبادىء، ولكنني لم أتحدث إلا عن ما أملك عليه الأدلة القاطعة، وللآخرين أن يرفضوها، ولكن ليس من حقهم أن يعتبروها سراً لا يجوز أن يذاع، وليس من حقهم أن يطلبوا السكوت عنها لأنها موجودة في أماكن أخرى. وليس ثمة داع إلى أن يتصور واهم أن هذه آراء أناس لا ينتمون الى روح الجامعة، لأن الجامعة اطار اعتباري يلتزم بقيمه الجميع، وهذه الجامعة ليست جامعة زاد المستقنع ولا الفية ابن مالك إنها جامعة ارتبطت بإمام أعلن الجهاد، وآخر جدد الدين وأعلن الاجتهاد ومن الجهاد والاجتهاد نلتمس تجديداً مستمراً ويعلم الله إنني ما أبت من سفر فرايت هذا المبنى الشامخ إلا اغتبطت بما تم من انجاز، وشكرت الله ودعوت للمخلصين الذين يعملون لهذا البلد الطيب ولهذه الجامعة الفتية بإخلاص في النية، وفخر للأفضل، وسألت الله لهم في إدارتهم العون والتوفيق، وتطلعت الى تجديد في المضمون يواكب تجديد الأبنية، ويتناول أساليب التعليم والمناهج والادارة بالتطوير، وهي التي من أجلها تقام الأبنية.

إنه في جو لا يسمح بالحوار والنقاش، يصبح فيه الناس مرددين خلف الرئيس أو المدير أو الأستاذ وهذا يشل الارادة، ويبطل الشورى التي قام عليها النظام الجامعي، وهو يجر الى أن تصبح الذاتية هي معيار الحكم، بدلا من القيم الموضوعية، وذلك يؤدي الى تشنج يقصي أهل الخبرة ويدني أهل الثقة فيصبح الرأي منوطاً بفئة قليلة، ينضب مع الزمن معينها، ويأسن نميرها، حين يصبح مفهوم التعاون هو الموافقة، وتصبح المكاشفة عداوة وحقداً، ويصبح ذو الراي من اهل الضغينة، وهذا يجعل فرص التغيير محدودة، لأن الأطر تعودت على الانغلاق، فتجد من يجتهد في أمر لا يملك فيه أدوات الاجتهاد، وتجد من يجتهد في أمر حدده النظام وتجد من يخطىء، ويزعم أنه من أهل الصواب، وإذ ذاك يصبح من يخالفه إنساناً منحرفاً أو فاسقاً أو موتوراً، تجب عليه التوبة، وليس انساناً يجتهد في أمر يمكن الاجتهاد فيه، وهذه شر الأمور في مجال الادارة والتعليم.

ومن أجل ذلك فانت تجد الحكم على الآخر حكماً قاسياً في بعض الجامعات الاسلامية، فإذا قرات بعض المذكرات والتعاميم والقرارات أحسست أن الانغلاق شديد حتى تكاد تتصور أن تلك الجامعة هي الاسلامية فقط، وأن ما عداها علماني وكاننا في احد بلدان الغرب، مع أن الاسلامية وصف للتخصص يعني أن هذه الجامعة (نوعية) أي انها في دراساتها تهتم بالمواد الاسلامية فالصفة لموضوع الدراسة، لا لأسلوبها ومنهجها. وذلك أمر يجر هذه الجهات الى وضع معادلة (نحن و (هم)، وهذا يقود الى التسابق في أمور لا يحسن فيها السباق، كما أنه ينطوي على مغالطات كبيرة في الحكم على الأشخاص والاتجاهات والجهات. كما أنه يحرم الناس من الاستفادة من التجارب الناضجة في الجامعات الأخرى.

إن يتصور بعض المتحمسين أن كل من يخالفهم مجرم أو معاند أو ضال، فتلك مخاطرة كبيرة، لأنها تحرم من تطوير العمل تطويراً جوهرياً، وإذ ذاك تصبح الاسلامية في درس الأدب هي مادة (الأدب الاسلامي)، وتصبح المعاصرة في درس الشريعة هي مادة (الثقافة الاسلامية) وتظل الادارة تقليدية، والمناهج تقليدية، ومن ذمها استحق المؤاخذة فإن كان طالباً فصل، وإن كان معيداً قمع حتى بترك الاعادة، وإن كان استاذاً ركن أو نقل الى مكان قصي آخر حتى يسكن أو يسكت، تحت ستار المصلحة العامة التي هي الركود والسكون والانغلاق.

وهكذا توأد الأفكار، ويظل

لم يقل مؤلف «زاد المستقنع» إن كتابي صالح لكل زمان ومكان!

لقد صارت هذه «المتون» قواعد مسلمات في التعليم فصارت عادات تعليمية، من ناقشها فقد «أجرم»!

التجديد هامشياً. ندوات ومؤتمرات، ولكن ليس ثمة تكافؤ بين (العمل) و (الجدوى)، لأن الاستفادة من الرأي الآخر ضئيلة، وجانب التخوف قد غلب على جوانب المرونة والانفتاح.

ولذلك ينبغي لنا أن نتعود النقد الذاتي العلني، لكي نصلح أخطاءنا، فليس التعليم شركة تخص فرداً أو أفراداً، إنما هو أمر يعم المجتمع كله. لم نفترض أننا على صواب وأن الآخرين على خطأ؟ لِمَ لا يكون هجوم الآخرين علينا أيضا ناتجا عن أسباب تتصل بذواتنا أو بأساليبنا، أو عن أخطائنا .لماذا نحشر كل من خالفنا في زوايا الاجرام والفساد والمعصية.

«متون» تحتاج الى مراجعة

إن بعض هذه المتون لا تناسب عصرنا وإن بعض الكتب كانت في عصرها منارات يهتدي بها السالكون فألفت لهذا الزمن القديم مراعاة لظروف ذلك الزمن، ومن هذه الظروف قلة وسائل التعليم، وكون التعليم خاصاً، لا تقوم به الدولة، وذلك قبل اختراع الطباعة التي أحدثت ثورة عظمى في عالم التأليف والثقافة.

وقبل اختراع وسائل الاتصال والمواصلات التي جعلت العلم البعيد قريباً وجعلت الحديد ناطقاً كالمسجل والتلفاز والمذياع والفيديو والكمبيوتر. ألفت لقوم كان الطالب منهم يجلس بجانب شمعة ضئيلة تكاد تُعمي عينه، ولا يستطيع أن يقرأ كتباً عديدة لقلة ذات اليد ولصعوبة انتقال الكتاب في زمن كان قارىء بضع سور يسمى (مطوعاً)، وكاتب الخط يسمى (كتيباً) وحافظ الزاد يسمى (شيخاً) ومن هنا فقد كانت مناسبة لقوم مالوا فيها إلى أقصر لفظ في أكبر عبارة ملاحظين تلك العوامل، وكتاب الزاد كتاب نفيس ألفه عالم كبير، نفع الله به أجيالا، وتخرج عليه علماء أفذاذ، وشيوخ كبار وقضاة عدول، يعرف الناس فضلهم، ولا يزري بثقافتهم منصف، ولكن هذه المتون ليس صالحة لكل زمان وكل مكان.

وليست هي دون غيرها حبل العلم المتين، الذي من تمسك به عرف، ومن تركه هلك فالذي يصلح لكل زمان ولكل مكان هو القرآن الكريم والسُّنة المطهرة، الذي يصلح لكل زمان ومكان هو الكتاب الذي أنزله الذي يعلم أحوال كل الأزمنة والأمكنة أما مؤلف زاد المستقنع، فلم يقل إن كتابي صالح لكل زمان ومكان.

ولذلك نتساءل ألا زال الزاد خير ما يقرر أم أن الوقت وأحواله يتطلبان مراجعة المناهج، هذا ما نقوله، فإن كان لديكم دليل فهاتوه.

والشيخ محمد بن ابراهيم عالم كبير، له فضل مشهور، فقد أسس رحمه الله وعلم ونفع الله به خلقاً كثيراً، وله زملاء وتلاميذ علماء فضلاء منهم من ذهب الى مولاه، ومنهم من لازال يعطي وينفع الله به طلاباً ومريدين كثاراً.

ولكن هذا لا يمنع من مراجعة المنهج فرب أمر صلح لجيل ماض، لا يناسب الجيل الحاضر، وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب ذاك القبر كما قال الامام مالك.

وهذه ملحوظات على الزاد، إن كانت صواباً رجوت من الاخوان المشائخ، وهم أهل النصفة والعدل، الرجوع اليها، وإن كانت خطأ رجوت بيان خطئها، بأسلوب مقنع:

هذه عيوب «زاد المستقنع»:

الأول: عدم الوظيفية:.

إن الكتاب يعرض أحيانا معرفة لا يحتاج اليها الدارس العادي ونحن في وقت ينبغي أن نرتب الأولويات، فالأولى ما نحتاج اليه، فإن فَضَل في الوقت شيء. فلا مانع من التوسع فيما هو غير أولوي.

ونحن بحاجة اليوم الى أن نكرس مقولة العلم للعمل، فالعلم ليس ترفاً ثقافياً وليس معرفة مجردة في مجتمع نام، إنما تكتسب كل معلومة أهميتها وأولويتها بقدر نفعها للانسان يجب أن يتحول العلم الى سلوك، وإذا لم يتحول الى سلوك فهو ترف وتجريد لا تحتاج اليه الأمم الناهضة. فالكتب في المكتبات كالأدوية في الصيدليات، والطبيب الحاذق هو من يختار علاجاً من الصيدلية يناسب المريض، أما من يعتقد أن هذا الكتاب صالح لكل زمان ومكان، فهو كمن يعتقد أن هذا العلاج صالح لكل شخص لكي يتحول العلم الى سلوك ينبغي أن يكون العمل هو هدف العلم، وأن يُبرمج العلم لتحقيق العمل، أي أننا ننادي بـ «الفقه التعليمي» الذي يراعى فيه ما يحتاج المتعلم ويربط فيه بين الاحتياج والمشكلات، ويكون الفقه التعليمي للطلاب في التعليم العام، ويترك التخصصي للدراسات الشرعية العليا، وهذا يقتضي أن تتضمن مادته ما جرت عليه الفتوى في المملكة، من قضايا واحكام، كفتاوى ابن باز وابن عثيمين وابن ابراهيم وابن سعدي والفوزان وغيرهم مِن مَن عالجوا القضايا المعاصرة. وهذه الآراء ليست موجودة في الزاد، بل إن في الزاد اموراً ليس عليها العمل اليوم عدد منها الباحث حسن المالكي عشرات، ومنها ما لم يذكر، وسواء اسميت مخالفات كما فعل المالكي، أم آراء اعتبرها علماؤنا مرجوحة، فصار مدار العمل على غيرها، فذلك يدعو الى كتابة ما عليه مدار العمل في الفقه التعليمي لكي يصبح الفقه التعليمي وظيفياً.

الثانية: التركيز على ما يخطىء الناس فيه من باب علاج الأخطاء الشائعة، فالمسألة النادرة لا ينبغي أن نقدمها إلى الطلاب المبتدئين، وأن نكتفي في عرض المادة لهم بما يشيع

الثاني: وهذه الكتب تُعوِّد على التقليد لأنها لا تذكر الدليل، وقد يقول بعضهم كيف يدرك العامي الدليل قلت: إن طالب المعاهد العلمية ليس عامياً، أليس يدرس أصول الفقه والتفسير والحديث فلم درس هذه المعارف، إذا كان غير قادر على (اتباع) الرأي بعد فهم الدليل، ثم أليس تعويد الناس على الاستشهاد بالقرآن والحديث وتحفيظهم الشواهد والأحكام فيهما خير من تحفيظهم هذه المتون، وهذا ما جرت عليه الفتوى، في المملكة وغيرها اليوم، فلا تكاد تسمع مفتياً إلا وهو يستدل بالآيات والأحاديث.

إن نظام التعليم الحديث أشاع العلم والوعي، ومحا الأمية الحرفية والثقافية، فصار المجتمع رجالًا ونساء كتاباً وقراءً ومن لم يستطع أن يقرأ الكتاب والجريدة همز مؤشر المذياع والتلفاز. إن نمط ايراد الحكم دون دليل من القرآن والحديث يتواكب مع الثقافة التي تخاطب الذاكرة، ولا تهتم ببناء الوجدان والتفكير.

الثالث: غموض عبارات هذا الكتاب، وقد ذكر الشيخ البليهي أن من أهداف كتابه توضيح بعض فقرات فيها غموض على المبتدئين من طلاب العلم، والشيخ البليهي رحمه الله تسامح في التعبير عن الغموض الذي في الزاد لأن الزاد غامض جداً، فليس أدل على ذلك من أننا نجد مُعدل المتن في كل صفحة ثلاثة أسطر، ومعدل الشرح خمسة

نعرف في الزاد عن قضايا انتهت أكثر مما نعرف عن أحكام البنوك والعقارات والمقاييس المعاصرة

وعشرين سطراً أي إن نسبة المتن للشرح هي ٣: ٢٥ كل سطر من الزاد إذن يُشرح بثمانية أسطر، فإذا كان الشرح تحصيل حاصل فهذا عبث، وإن كان النص صعباً فقد انتهى الخلاف.

ومن من شرح الزاد أيضاً الشيخ الفاضل صالح الفوزان، الذي أشار الى أن الزاد سهل، وأنه ليس بصعب، ولقد طبق نفس ما فعل الشيخ البليهي رحمه الله. ولعلك تجدُ معدل الصفحة صفحة المتن ـ ثلاثة أسطر، ومعدل الشرح خمسة وعشرين سطراً، كما اطلعت على جزء منه، وهو ما فيه بابُ الفرائض وهذا يدل على أن الزاد صعب، وأن عباراته غامضة، إن لم تكن كلها فإن فيها عبارات غامضة كثيرة. وإذا كان الشيخ الفوزان يرى أن كتاب الزاد سهل، فلِمَ كتب عليه هذه الحواشي المطولة.

ضعف المنهجية والتنظيم:

الرابع: مسألة أخرى لا تخفى على شيخ ولا طالب علم، أن الكتب القديمة ينقصها التنظيم العلمي الحديث بما فيه من وضوح ودقة، وتبسيط، ومنهجية إقناع بحيث تتحول الأفكار إلى نظريات يُقنع بها الناس ويقتنعون، وهذا ما نجد مثلاً في الفرق بين زاد المستقنع وما لفّ لفّه، وكتاب (فقه السُنة) للسيد سابق. ومن شاء منكم فليقارن بين بداية الزاد، وهي باب الطهارة وبداية فقه السُنة ليرى الفرق بين ما نقصده بالتاليف الحديث والتاليف القديم، التاليف الحديث يخاطب الوجدان والعقل والعاطفة، والتاليف في الزاد يخاطب الحفظ والذاكرة، وهناك فرق بين الأمرين لأن التاليف في مثل الزاد معلوماتي، جاف يهتم بالتعريفات والتاليف الحديث تربوي يهتم ببناء المفهومات والاقناع وقارن إن شئت بين أسياق الآيات الكريمة والاحاديث الشريفة وسياق متن الزاد إن هناك أموراً جرى عليها الناس في التاليف الحديث، ينبغي أن يصير إليها التاليف مثل التنظيم، تنظيم الابواب والشمول للمسائل.

أين فقه الواقع:

الخامس: على أن في الكتاب احكاماً تغيرت، احكاماً لا يحتاج إليها الذي يعيش في هذا العصر، لاعتبارات عديدة، ومثل ذلك الزيوت النجسة التي تستخدم للاضاءة وكان تقدير الأمور كالزكاة بالدينار والدرهم والمثقال والرطل الواقي فصار بالسبائك والجنيه والدينار والريال والدولار.

ومن ذلك أحكام العبيد والإماء، والعتق والمكاتبة، وأمهات الأولاد والاستبراء، وهي أمور، تشيع أيضا في النكاح والحدود والجنايات، ومثل ذلك الصيام والأدوية والأمراض وجزاء الصيد من النعام وبقر الوحشي والحمار الوحشي والغزال. فأين هذه الأنعام الآن وأحكام الجهاد وما يتصل به من قسمة الغنيمة بين الفارس والراجل، والقياس بالقفيز والميل والفرسخ. وقد جدت أحكام يدعو إليها العصر، فاحكام أهل الذمة بحاجة الى توسيع. ومراعاة لروح العصر والعلاقات الدولية، وقد جدت على الناس أحكام جديدة في البيع والزكاة والربا والبنوك والصدقة والزكاة والوقف والوصية، والشركات والزراعة والتجارة والسباق وإحياء الموات والمراة والأطعمة والزكاة فأين هذا من الزاد؟ ومن ذلك تقسيم البلدان الى دار حرب ودار اسلام ودار عهد وهي امور صارت بحاجة الى عرض آخر في هذا العصر. وفي الزراعة تطورت امور تتصل بإحياء الموات وزراعة الأرض، والوسائل الحديثة في الري، افليس من المناسب أن يتعرض لها الفقه المدرسي؟ وفي باب النظافة والطهارة تغيرت امور في قضاء الحاجة وطرق النظافة الوان من الصوابين والمناديل والورق والمعاجين ولازلنا في الاستجمار غسل النجاسة بالتراب. وفي باب تحديد مياه الوضوء والاستحمام الوان من الأحجام والألتار ولا زلنا نقدر بالقربة والقُلة، وفي باب الحدود والمسكرات جدّت على الناس الوان من الخمور والمخدرات «كالوسكي والحشيش والدخان» ولازلنا في عصير العنب والشعير، وفي أحكام المرأة جدت ألوان من العطور وأدوات الزينة وعادات الحياة الجديدة في لباس المراة وحجابها، وعملها ورواتبها وسفرها. وذلك يستدعي احكاماً أسهل وأوضح

وكان القياس القديم للوقت بالشمس التي تتابعها العين المجردة فظهرت الساعة جهازاً دقيقاً وظهرت المراصد، الا يمكن أن يستعان بها في تحديد أوقات الصلاة بدلا من المعلومات المجملة؟ وكانت الابل والحيوانات والسفن اكثر وسائل السفر القديم، فصارت السيارة والقطار والباخرة والطيارة، وجدّت احوال تحتاج الى استنباط أحكام في بيان قَصْر الصلاة ومدة السفر وتحديدها، وكان تحديد المسافة بالفراسخ فصار بالأميال والأكيال، وكان الوزن بالصاع والمدر والنصيف فصار بالأكيال، الا تحتاج هذه الأحوال الى معلومات اقرب وأسهل من سياق المعلومات القديمة، وقد جدّت على الناس البسة عديدة شاع فيها التساهل؟

بما فيها من البسة جلدية لحيوانات كثيرة؟ لم يتعرض لها الفقه القديم، الذي جاء باحكام تتصل بلباس ذلك العصر كالجلباب والدرع والقلنسوة ونحوها، وجدّت على الناس اشربة واطعمة شتى كالبيرة واللحوم والأجبان ودخل لحم الخنزير في كثير من المعلبات، الا يستلزم ذلك احكاماً تقرب للناس الحلال وتبين لهم الحرام؟ وقد جدّت على الناس معاملات مالية شتى منها التامين ومنها الضمان ومنها أعمال البورصة والعملات ومنها حساب التوفير والحساب الجاري وحساب الشركات والوان من انواع التعامل في الاقتصاد والتجارة وانواع من البنوك والأسهم، افليس من المهم تعريف المسلم بأحكامها؟ بدلا من ذلك العرض المجتزىء. وتطور الطب فلم تعد الجبيرة واللفافة كافية فيه، فظهرت العمليات الجراحية ونقل الأعضاء وإبر العضل والوريد وقطرات الآذان والعيون، وصار معجون الأسنان أكثر استعمالا من السواك، أليس من المهم أن تذكر احكامه هناك؟

إن من يقرأ باب الزكاة يُخيل إليه أن أكثر أموال الناس هي البقر والغنم والابل وقد كان ذلك من قبل، اما اليوم فقد تغيرت الحال، وصارت أكثر أموال الناس في العقار والأسهم والسيارات والمباني والعمائر.

وينبغي أن تعالج أبواب الفقه هذه الأمور قبل غيرها أو مثلها، لقد أصبحنا نعرف عن الابل والدينار والفرسخ والمزادة والقفيز أكثر مما نعرف عن احكام البنوك والعقارات والمقاييس المعاصرة.

ونحن بحاجة الى فقه جديد يعتمد على الكتاب والسُنة، ويختار من أقوال ائمة المذاهب ما يستعين به في فهم آية أو توضيح حديث، ويختار من فتاوي العلماء والمشايخ المعاصرين، كابن باز وابن ابراهيم وابن حميد والمودودي وأبي زهرة ونحوهم ومن احكام القضاة في الأمور المعاصرة ما يصلح مادة خام لبناء فقه «تعليمي معاصر».

وقد يقول بعض الناس إن المدرس من خلال تدريسه يعرض هذه الأمور، وتقول إن حال المدرس اضعف من ان تعالج هذه الأمور، ولو كان احد من هؤلاء المدرسين يعالجها لوجدت له

كتاباً على غرار كتاب فقه السُّنة متحرراً من التقليد والمذهبية، وقد يقول بعضهم إننا نذكر هذه الامور في الهوامش، قلت سبحان الله! هل أصبحت حياتنا هوامش على المتن؟ أصغرت حياتنا حتى صارت مجرد هامش على كتاب قديم.

السادس: الافتراضات

ومن ذلك هذه الافتراضات الكثيرة التي لا يقرأها الانسان حتى يشهد لمؤلف الكتاب بالبراعة والذكاء ولكن الانشغال به اليوم انصراف عن الغاية إلى الوسيلة، وانصراف عن الواقع المعاش الى الخيال، وفي ذلك تعجل وتكلف نهى الله عنه وليس من البراعة ولا من الذكاء أن نقرر هذه الكتب بعد اكثر من بضعة قرون من تاليفها.

السابع: ومن عيوب هذه الكتب أنها تمنع من التعلم الذاتي، فكل كتاب يحتاج الى شرح مع أنها من العلوم الانسانية.

ونحن لا نقول ايضا إن كل هذه الكتب غير مناسبة ولكن ندعو الى مناقشة كل كتاب على حدة، فإذا ثبت أنها مناسبة فذلك خير وذلك يعني أنه يمكن أن نصير إلى الرأي التوفيقي الذي طرحه الدكتور أبوأحمد حسن الهويمل، وهو اننا لا نستغني بالزاد، ولا نستغني عنه.

وإذا كان الشيخ المفتي محمد بن ابراهيم قبل بضع وثلاثين سنة قد رأى تقرير هذا الكتاب، فقد يكون ذلك مناسباً في بداية نهضة علمية ودينية، لأن الذي يبدأ محتاج الى الاستفادة من الأعمال السابقة والاستعانة بالجامعات التي سبقت، ولكن الاستمرار على هذا النهج كالقول بأن الأول ما ترك شيئاً للآخر وهو أمر يدل على التقليد، إن ذلك كان بداية الشوط ولم يكن نهايته، لقد تجاوزنا طور النشأة، ومن المناسب أن نتطارح أفكاراً لتعميق هذا الجانب لكي تظهر ثمرة الخبرة في التدريس الجامعي، ويتم التجديد على أساسها.

عندما ننقد الكتاب القديم ونقرره، ينبغي أن نعترف باننا لا نقرره لفضله، بل لعجزنا عن التجديد، فلنكن صرحاء مع أنفسنا، فان نكون عاجزين عن التجديد هذا شيء، وان نكون عاجزين عن التجديد ونحاول التجديد هذا شيء حسن.

أما أن نعجز عن التجديد ونسمي التقليد أصالة فهذا والله الداء العياء. من النكت التي يتطارحها بعض الاخوان في التعليم الديني العالي، مسألة دارت حول شروط أبحاث الترقية الى درجة أستاذ أو أستاذ مشارك، ومن ضمنها الاصالة والابتكار، قال محدثي وقد تسومح في تطبيق هذا الشرط على بعض اقسام الدراسة الجامعية الدينية بحجة عجيبة هي أن التأصيل في الفقه لا يمكن، فمن سيبتكر ويؤصل، بل قال أحد أصحابنا إن هذا الشرط خاص بالأدب ونحوه. ترى أليس من التأصيل عرض المعرفة بأسلوب حديث.

المتون والتربية

أيها الكارهون للتجديد، تعالوا وتأملوا واقع المنهج اللغوي والديني. الضعف اللغوي وصل الى أساتذة اللغة انفسهم، كتبكم لا تغني، وطرقكم لا توصل، وطبكم لا يشفي، فلا تتمسحوا بالحفاظ على التراث واللغة الدين.

ثمرة ألفياتكم ومتونكم هي في المتخرجين، لا ترموا التهم على الجهات الأخرى، فإذا قصرت الجهات الأخرى، فلم اجتاز الطالب حواجز الامتحان الجامعي، وإذا كنتم لا ترون استمعوا الى مناقشة احدى الرسائل من خلال الاذاعة، عشرات الأخطاء النحوية، وبضع ساعات من الملاحظات، يمنح بعدها الطالب درجة الامتياز ومراتب الشرف ويوصى بطبع رسالته، رغم هذه الملاحظات والأخطاء لقد ضعف الطالب رغم انه يحمل بين يديه اضواء ابن عقيل، وكاد يقع في المهالك رغم أن دليله أوضح المسالك.

ولا كفاه زاد مسافر، ولا بل صداه قطر ندى، فاتقوا الله في الجيل الذي يضعف بين أيديكم.

لسنا نطعن في ابن مالك ولا في ابن قدامة ولا في نحوهما. أولئك مؤلفون اجلاء، وتلك كتب قيمة، وقد ناسبت اجيالاً ماضية، ولكنها اليوم لا تناسب الجيل الحاضر.

إن من الواجب ان نبني هذه المناهج على ثمرات علم التربية وعلم النفس وعلم اللغة.

أيها الكارهون للتجديد في الجامعات الاسلامية لماذا تدرسون التربية وعلم النفس في اقسامها، وتزورون عن تطبيقها.

لماذا تنظمون المناهج في ميدان تعليم اللغة العربية للمستغربين على الأفكار اللغوية الحديثة، وعلى آخر ثمرات البنائية والألسنية وترفضون تنظيم مناهج التعليم العام والجامعي واللغوي والديني على أساسها.

لماذا تقام الندوات وتؤلف التوصيات لاصلاح المناهج، ثم تحفظ في الأضابير «يا أيها الذين آمنوا، لم تقولون ما لا تفعلون».

لقد صارت هذه المتون قواعد مسلمات في التعليم فصارت عادات تعليمية، من ناقشها فقد (أجرم) حتى صار الكتاب الواحد، يكرر في التعليم العام والجامعي، فتجد زاد المستقنع وألفية ابن مالك يدرسان في المعاهد العلمية وفي الجامعة، فياتي الزاد في المعاهد مقروناً بشرح للفوزان أو البليهي ويأتي في الجامعة مقروناً بشرح البهوتي (الروض المربع) وتجد ألفية ابن مالك ايضاً مرفقة في المعاهد بشرح ابن عقيل، وفي الجامعة بشرح ابن هشام.

ترى أي منهاج تربوي يوافق على أن يتكرر الكتاب الواحد للطالب الواحد في مرحلتين مختلفتين؟ فإن كان الزاد والألفية صعبين أفلا يكتفى بتدريسهما في الجامعة، وإن كان سهلين افلا يقصران على التعليم الثانوي؟

ترى أين مكان آراء التربية وعلم النفس من بناء المناهج؟ فإن كانت هذه الآراء سليمة وجب علينا بناء المناهج، على أساسها، فإن كانت غير سليمة وجب حذفها من مقررات التعليم. أين التدرج في عرض المعرفة، والانتقال من الحسي الى المعنوي ومراعاة أحوال السن.

يا أهل التربية قولوا كلمتكم:

أرجو ان يشارك أهل التربية في النقاش في الموضوع، فما رأيهم في كتاب الزاد والألفية وهل تنطبق عليهما معايير الكتب المدرسية في التعليم الثانوي.

بل ما رأيهم في مقولات الدكتور الفوزان التي كررها مراراً كقوله الذي أشرت اليه عن أن التعليم تلقين ثم استنتاج، وأنه حفظ ثم فهم، ورفضه أن يؤخذ رأي الطلاب في الكتاب حين أشرت الى أن من وسائل تقييم الكتب والمقررات توزيع استبانة على الدارسين ليدلوا برأيهم حول الكتاب والمادة. ويبدو انه حفظه الله قد فهم كلامي على غير ما أردت إذ ظن أنني أدعو الى أن يحكّم الطالب في ما يدرس، ولم اقصد ذلك، بل قصدت الى أن الطالب هو الهدف من الكتاب والتدريس فينبغي أن يعرف قدرته على فهم الكتاب، فإن كانت المشكلة في أسلوب الكتاب وطريقته غير وغيرت طريقته ولو كان لابن مالك أو ابن قدامة. فكيف يسخر الشيخ الفاضل من هذا المبدأ الجيد ويقول «هذا من أصول التربية الغربية. ونحن لا نعترف بها لأن تربيتنا الاسلامية والحمد لله تغنينا عنها، فهي التربية النافعة، وليس فيها ما ذكرت» ووالله لو أن ابن قدامة أو غيره من مَن تدرس كتبهم الموجزة أو الصعبة للناشئة شاهدوا عصرنا لقالوا دعوا كتبنا وخذوا ما فيها من مفاهيم وحقائق، وصوغوا بأسلوب عصركم، بطرق تتمشى مع زمنكم، خاطبوا الناس على قدر عقولهم، وكلموهم بلغاتهم. أتحبون أن يُكذب الله ورسوله؟

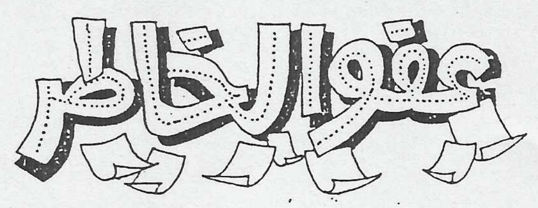
ترى ما راي اهل التربية والمناهج؟ هل يتفضلون بإبداء رأيهم في هذه الأمور؟

وما رأي أهل التربية الاسلامية ايضاً في هذا النقاش.

د. حسن الهويمل



حسن المالكي



٥٧

محمد العوين

التجديد والتخطيط للمناهج

●● أثرنا في العددين السابقين مسألة على جانب كبير من الأهمية؛ تلك هي قضية تجديد مناهج التعليم؛ فقد كتب لدينا في صفحات الثقافة أ.د. عبدالله الحامد مثيراً تساؤلات حول المنهج الديني واللغوي الذي تقدمه بعض جامعاتنا؛ وضرب المثل بكتب عدة لعل أبرزها كتاب «زاد المستقنع» في الفقه، وألفية ابن مالك في النحو، وما يتبع الأول من شروح كالروض المربع في شرح زاد المستقنع لابن قدامة المقدسي، وشرح ابن عقيل وابن هشام للألفية!

وتأتي إثارة هذه المسألة استجابة للدعوة التي اطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - يحفظه الله - حين دعا الى ضرورة البحث في تجديد مناهج التعليم وإقرار ما يلائم احتياجاتنا، وابقاء الأصول الثابتة التي لا غنى عنها، وإضافة ما ينفع ويفيد.

وسأتناول هذا الجانب من زاويتين: الأولى طبيعة المناهج القديمة، والثانية: الفائدة من تخريج هذه الأعداد الكبيرة من دارسي العلوم النظرية في كل سنة.

ولأتحدث عن تجربتي المتواضعة في التعلم: فقد درست الزاد حفظاً، وشرحاً، وكان شيخي - أثابه الله وأنار بصيرته - يلزمنا في كل يوم - وفي كل يوم درس فقه - بحفظ أربعة أسطر من «زاد المستقنع»، وحين نؤدي هذا الواجب (أربعة أو خمسة أسطر) نتابع الدرس بقراءة موسعة في «الروض المربع»، مع ما يلزم من تدوين لشروح جديدة واملاءات أخر مفيدة.. وقد أفدت كثيراً من هذه الشروح؛ بيد أنني واجهت معضلة كبيرة في فهم كثير من المصطلحات الفقهية، والمسائل، والأمثلة والنماذج التي تقضّت وتصرّمت ونسيها الناس، ولم يعد لها وجود في حياتنا اليومية، وكنت - كغيري من تلامذة المرحلة الثانوية بالمعهد العلمي - أحفظ كثيراً من هذه الأسطر دون وعي بما تعنيه، أو يعني بها المؤلف؛ وكثيراً ما بلغت بنا الحيرة مبلغها حين نتداول الرأي في مسألة فقهية نادرة الحدوث.

وفي النحو: تظل الألفية لابن مالك - رحمه الله - ثروة كبرى، توجز احكام النحو وعلله؛ غير أن من يُعنى بها طائفة من المتخصصين الذين يلزمهم التوسع في فهم العلل والاختلاف والراجح والمرجوح الى درس مزيد من الشروح والحواشي. واتذكر أننا درسنا في الثانوية من المعهد العلمي شرح ابن عقيل، ثم في الجامعة شرح ابن هشام، وقد مرت علينا - نحن الطلبة - أبواب فيها تزيد ومبالغة في الخلاف بين فرق من النحاة ليس فيها غنى ولا مزيد معرفة، كآراء كثيرة للأخفش الصغير، وبعض نحاة الكوفة، والكسائي، والخلاف المحتدم بين المدرستين البصرية والكوفية في كثير من المسائل، ثم ما يورده الشارح في الهامش من تاييد وامثلة وشواهد من الشعر؛ على أن الدرس لم يكن يحوي شيئاً من الجماليات للنص العربي واكتشاف صلة النحو ببناء الجملة أو البيت من الشعر بناء جمالياً، بل كان يتعامل مع القاعدة والمثال تعامل الرياضي في مسائل القسمة والضرب.

ولو أن النحو جاء موجزاً مختصراً، مدروساً في صلة وثيقة بغيره من العلوم التي تغني النص وتثريه لكان قبوله لدى الدارسين والتلامذة أكثر ظناً وبقاءً. وتترك المسائل الخلافية العقيمة التي اجتهد علماء القرون الأربعة الأول من الهجرة في تحريرها والاضافة إليها للدارسين المتخصصين في النحو.

والزاوية الثانية التي أريد الوقوف عندها: هذه الجحافل من الخريجين والدارسين التي تقف منتظرة الحصول على وظيفة في الدولة أو القطاع الخاص من خريجي الأقسام النظرية: اللغة العربية، علم النفس، الاجتماع، الجغرافيا، التاريخ، وغيرها كثير.. متى نجد حلاً لهذه المعضلة المستحكمة التي كلفت الدولة كثيراً في إحداث وظائف ملائمة، وشقت على الخريجين في هذه الأقسام بتحمل الانتظار الطويل..

إنني أرى - كما رأى غيري كثيرون - أن نتخفف كثيراً من القبول في الدراسات النظرية، وأن نقتصر على العدد القليل الذي يفي بالحاجة في كل سنة؛ لأن التعليم - هنا في بلادنا - ليس ترفاً، وإنما هو ضرورة ملزمة، يحتاج لها المجتمع عامة، ولكل جانب اجتماعي حاجته الماسة من المتخصصين والدارسين ممن يجيدون الطب مثلاً، أو الهندسة، أو الكمبيوتر، أو الرياضيات، أو الجيولوجيا، أو الزراعة، أو علوم الغذاء، أو التطبيق الصناعي المهني. ونحن نرى الشواغر الوظيفية في كل قطاع من هذه التخصصات، ونزعم أن الحاجة ستظل ماسة لها لسنوات طويلة مادمنا نصد عن الكليات العلمية أفواج الراغبين إلا من كان تقديره يفوق ٩٠٪؛ وما دمنا فاتحي الكليات النظرية كحل انقاذي يقي الشبان من البطالة!

ونريد أن نذهب لنضرب المثل بالدول التي حققت نجاحا باهراً في تقدمها المدني كاليابان أو كوريا، فعنايتهم بالدروس العلمية التطبيقية من طب وهندسة وصناعة تبدأ مبكرة بحيث يبدأ التخصص في المرحلة الثانوية، مع حوافز تشجيعية لمن يلتحق بهذه الأقسام!

على حين نصد - نحن - من يريد الدرس العلمي التطبيقي بعوائق تنظيمية متعددة، ونسهل القبول المطلق للراغبين في الكليات النظرية: فماذا نقول عن هذا المسلك التخطيطي وبلادنا لازالت تنتظر قفزات قوية في البناء والتطوير!

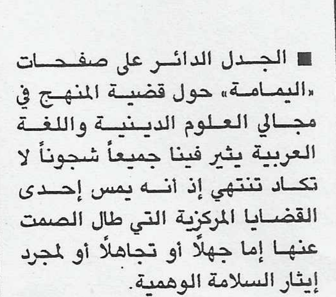
إنني لا أرى حاجة ضرورية لهذه الأعداد الهائلة التي تجيد شيئاً من علوم الجغرافيا أو التاريخ أو علم النفس أو الاجتماع، فقد غدا كثير من هذه العلوم معروفاً من باب الثقافة العامة؛ ثم يكفي أيضاً من علوم العربية لكل متعلم ما يقيم اللسان والأسلوب، ويحفظ قواعد الكلام العربي الفصيح من العبث والتخطيط، وندع الفقه في قواعد اللغة، والتبحر في خلافات النحاة للمتخصصين، وإذا وصلنا الى مرحلة من الاكتفاء العلمي، وسددنا ثغرات واسعة متعددة في بنائنا المدني والاجتماعي فإننا بعد عقود من الزمن قد تزيد على الخمسة ندع المسألة في الدرس الاكاديمي للرغبة ذاتها فقط.

فالدعوة الكريمة ليس هدفها التجديد للمناهج فحسب، وإنما التخطيط للحاجة ايضا؛ وحين يقترن التجديد الواعي السديد بالتخطيط المدرك لغايات المجتمع ومراميه فإن الثمرة ستكون تقدماً وانجازاً.

حول تجديد مناهج التعليم

الأبعاد الأخرى لقضية المنهج

بقلم د. معجب الزهراني



■ الجدل الدائر على صفحات «اليمامة» حول قضية المنهج في مجالي العلوم الدينية واللغة العربية يثير فينا جميعاً شجوناً لا تكاد تنتهي إذ انه يمس إحدى القضايا المركزية التي طال الصمت عنها إما جهلاً أو تجاهلاً أو لمجرد إيثار السلامة الوهمية.

ورغم أنني أتفق مع أغلب وجهات النظر التي بلورها د. عبدالله الحامد، ومعه الحسنان، الهويمل والمالكي، إلا أنني لا أود التوقف عند هذا الحد لأن القضية في حاجة إلى مزيد من الآراء والتصورات والاجتهادات التي يمكن أن تثري الجدل وتضبط مسارات الحوار وصولاً إلى الغايات التي لا أعتقد أن هناك مجالاً للاختلاف حولها. من هذا المنظور ساحاول من جهتي التركيز على جوانب أخرى للقضية أزعم أن أخذها بعين الاعتبار يمكن أن يسهم في تجلية الأمر وإلقاء الضوء على الأبعاد الكامنة للقضية موضوع الجدل.

في المقام الاول أشير إلى أن ظاهرة تخلف وعدم فاعلية المنهج في مجال اللغة العربية حصراً وتحديداً لا تقتصر على جامعة الإمام محمد بن سعود أو الجامعات الإسلامية الأخرى وإن اتخذت في هذه الجامعات شكلاً أكثر بروزاً فنحن مثلاً في قسم اللغة العربية بجامعة الملك سعود نعاني من ضعف ورداءة المحصول اللغوي الذي يخرج به طلابنا في القسم. هذا بشهادة جل أعضاء هيئة التدريس وأولهم الأساتذة الأفاضل ممن تناط بهم مسؤولية تدريس مقررات النحو والصرف والبلاغة. وإذا سلمنا بأن العلة لا يمكن أن تكون في الأستاذ أو في الطالب فحسب فإن تدريس «شرح ابن عقيل» و«شذور الذهب» و«شذا العرف في فن الصرف» و«ألفية ابن مالك» و«الإيضاح» قد تكون بين العوامل الأهم التي تقف وراء هذه الظاهرة السلبية التي يعاد انتاجها بمجرد ما يصبح طلاب اليوم مدرسين غداً في مراحل التعليم المتوسط والثانوي.

فهذه المؤلفات، كأغلب الكتب التراثية، لم تنجز أصلاً وفق منهاج تعليمي تربوي فعال ولا يمكن بالتالي أن تكون صالحة للتدريس في العصر الحاضر إلا إذا استمرت هيمنة الذهنية التي تخلط بين التعليم والحفظ. ولا يشفع لهذه الكتب كونها تحتوي على كم معلوماتي غزير وقيم إذ ان هذه المعلومات وغيرها يمكن أن توصل إلى طالب اليوم بلغة عصرية ووفق أساليب وطرائق تربوية جديدة تحقق الغرض المنشود من تدريسها وهو ما يتحدد بتقويم اللسان واليد لا بمجرد حفظ القواعد والشروح.

من جهة ثانية، وبناءً على ما ورد اعلاه، أرى أن قضية بهذه الجدية والخطورة تستحق منا جميعاً أن نضعها في أولويات اهتماماتنا ولابد ان تعقد لبحثها ودرسها الندوات والحلقات الدراسية وأن يشارك فيها المتخصصون من الباحثين الاكفاء الذين تزخر بهم جامعاتنا و... الحمد.

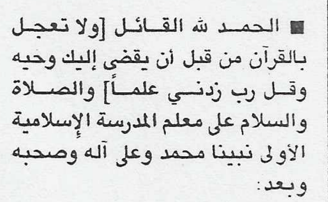
ألح على هذا الجانب لأن طرح مثل هذه القضية في المجلات والجرائد يمكن أن يساعد على نشر الوعي بوجود الأزمة على نطاق واسع إلا أن الموضوع يجب أن يبحث أولاً وبعد كل شيء في الجامعات ذاتها وبأسلوب علمي جاد وهادىء وبعيداً عن الإثارة وعن التدخلات الانفعالية غير المنضبطة التي قد تفسد الحوار وتعيدنا إلى صمتنا المعهود. وهنا أعتقد أنه من واجب أقسام اللغة العربية في مختلف جامعاتنا أن تتعاون وتنسق فيما بينها لعقد مثل هذه الندوات المتخصصة لتناقش الوضعيات الحالية للمناهج ولتنظر في إمكانية الإفادة من علوم اللسان الحديثة التي يمكن أن تخدم اللسان العربي خصوصاً وانها أصبحت من أكثر العلوم الإنسانية دقة وانضباطاً في مناهجها ومن أكثرها فعالية وإنجازاً.

أما الجانب الثالث والأخير فيتعلق بضرورة أن نعي جيداً أن قضية المنهج في مختلف العلوم الإنسانية أصبحت اليوم تثير من الاشكاليات ما يعانيه الباحثون في الحقول المتفرع من هذا المجال المعرفي العام وسواء كانوا في المملكة أو في مصر أو في المغرب. ذلك لأن المناهج التقليدية التي تهمل ملكات الفهم والنقد والاجتهاد وتعنى بالذاكرة التي تحفظ وتلفظ وتكرر لم تعد مجدية في عصر تتراكم وتتنوع وتتغير وتتحول فيه المعلومات بوتيرة متسارعة لا عهد لتاريخ العلم والمعرفة بها. كما أن المناهج الحديثة المقتبسة في معظم الأحوال من سياق الثقافة الغربية المعاصرة لا يمكن تطبيقها في سياقنا الاجتماعي والتاريخي والحضاري دون مراجعة وتعديل وتكييف وتبيئة وإلا فإنها ستعمق القطيعة بيننا وبين موروثنا اللغوي، الثقافي الذي يمثل أحد مرتكزات الهوية الفردية والجماعية كما نعلم.

وهنا لعله من المفيد أن نشير إلى ندوتين نعتقد انهما تشكلان بوادر طيبة في هذا السياق إذ تقدمان مثالاً عملياً لما يمكن القيام به وإنجازه لمعالجة الأمور قبل أن يستفحل ويستشري الخطر. الأولى تعقدها، سنوياً ومنذ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط وقد صدر عنها سلسلة من الكتب التي تضم جملة البحوث والدراسات والمداخلات التي عالجت قضية المنهج من زوايا متعددة ومختلفة.

والثانية: هي ندوة «المنهجية في الأدب والعلوم الانسانية التي ستعقد قريباً إن شاء الله، لقاءها الثالث بكلية الآداب بجامعة الملك سعود والتي نأمل أن يتولد عنها المزيد من البحوث والدراسات التي يمكن أن تساعدنا مستقبلاً على تعميق النظر في التصورات السائدة بصدد المناهج المتبعة حالياً في تدريس اللغة والآداب والتاريخ والاجتماع وعلوم الاتصال وسواء كانت تنزع بالتقليد أو إلى التجديد.

وختاماً أؤكد على أن ما دفعني إلى المشاركة في الجدل حول هذه القضية التي تحف بها المحاذير من كل الجهات هو إيماني العميق بأن قضية المنهج ذات طبيعة معرفية تربوية أساساً ولا يمكن لأحد ان يحتكر الكلام فيها وحولها. كما انه لا معنى في القول بأن نقد الوضعيات السائدة ينطلق بالضرورة من سوء المقاصد والنوايا أو ان الوضع كان وسيظل هكذا ومن لا ترضيه المقررات والمناهج الحالية فيجب عليه العودة من حيث اتى والله المستعان.



آفة التعليم حرب المتون



مبارك بن محمد آل رشود
مدير المعهد العلمي بالملز

■ الحمد لله القائل [ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل رب زدني علماً] والصلاة والسلام على معلم المدرسة الإسلامية الأولى نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

لقد تصفحت العدد ١٢٠٤ من مجلة اليمامة الصادرة يوم الأربعاء ٤ ذو القعدة ١٤١٢هـ فوقع نظري على عنوان خطير وهو [آفة العلم هذه المتون] بقلم الدكتور عبدالله الحامد، ثم قرأت ما تحت هذا العنوان كلمة كلمة، فأصبت بذهول وحيرة، وعلمت سر ضعف التعليم في هذه البلاد وغيرها من البلدان الإسلامية، وانه بسبب هذه الأفكار الجانحة التي تحارب حفظ المتون. وهل العلم إلا حفظ المتون [فاحفظ فكل حافظ إمام] ولعل الدكتور عبدالله لا يعترف بمضمون شطر هذا البيت ولكن هناك حقائق لعله لا ينكرها و إن أنكرها فلن يقبل منه ذلك الانكار ومنها:

١ - انه لا مقارنة بين مستويات طلابنا اليوم وطلابنا قبل عشرين عاماً، فالفارق كبير وكبير جداً فطالب الثانوية في ذلك الوقت يعادل بمعلوماته خريج الجامعة اليوم. يا ترى ما هو السر؟ أن طالب الأمس يعتني بالمتون ويدخلها في حاسب رأسه ويظهرها وقت حاجته، أما طالب اليوم فتشبع بأفكار صدرت إلينا فاكتفى بتسجيل معلوماته داخل كراسته ولم يتعظ بقصة الغزالي وأمثاله.

٢ - علينا أن نقارن بين طلابنا وطلاب موريتانيا اليوم، فالطالب الموريتاني بالمرحلة الثانوية يفحم استاذاً جامعياً اليوم والسر في ذلك حفظ طلابهم لأصول العلوم [المتون].

٣ - إنني عملت في التعليم ٢٨ سنة ووجدت أن الطلاب المتفوقين دراسياً والذين صار لهم شان ومكانة في المجتمع هم الطلاب الذين يهتمون بالحفظ وما يتضمنه الحفظ. ولا أقصد بالحفظ الحفظ المجرد عن الفهم، ولا أعتقد ان عاقلاً يدعي ذلك. ومن يدعيه فهو أحمق أو جاهل.

والمتن لكل علم كجذع الشجرة الذي يحمل اغصاناً وازهاراً وثماراً. فلو أخذ المؤلف يتكلم مثلا عن شجرة الأترجة لملأ صفحة كاملة ليستطيع تفهيم الطالب حقيقة هذه الشجرة، ولكن هذا ليس من واجب المؤلف وإنما هو من واجب الأستاذ وإلا لما اصبحنا في حاجة إلى أستاذ لتحليل هذا الكتاب. ولو أن الدكتور وفقنا الله وإياه من المنصفين لما تكلم عن زاد المستقنع إلا بما لاحظه فيه من بعض العبارات، أما الحكم على هذا الكتاب الصغير في حجمه الكبير في علمه فهو حكم من يجهل قيمة هذا الكتاب، أما قول الدكتور الحامد إن التعليم الإسلامي في كثير من الجامعات الإسلامية بحاجة إلى تجديد، وجعل الأزهر، وجامعة الإمام نموذجين لذلك فالأزهر وجامعة الإمام تدور علومهما على مرتكزين: الكتاب والسنة. وهذان المرتكزان جاءا جديدين وسيبقيان جديدين ما تعاقب الليل والنهار بخلاف الجامعات التي تدرس الطب مثلاً فكل يوم يتجدد اكتشاف كعلاج مرض السل أو رمد العيون، وهذا الاكتشاف يلغي حتماً كل العلاجات السابقة القليلة الجدوى. أما طلب التجديد الذي لا يمس الأساسيات فهو مطلوب بل واجب كتجديد الوسائل التعليمية. والتدرج في المادة من الأسهل إلى الأعلى وكثرة الاستدلال وضرب الأمثلة والتخصص في الجزئيات وهذا الأمر وغيره من وسائل التجديد سائر على قدم وساق في الجامعة.

والأزهر لا ينكر أحد فضله وآثاره فقد وقف شامخاً بعزة الإسلام أمام التحديات، والحملات المغرضة، وأمد العالم الإسلامي بفطاحل العلماء، وأحيا التراث الإسلامي، وغزا كل العالم بمؤلفاته الإسلامية في الوقت الذي يسعى أعداء الإسلام لإطفاء نوره الذي بهر أبصارهم. ولا تغيب عنا حملة نابليون وجنوده الفرنسيين المستعمرين عندما أسند نابليون الأمر إلى الجنرال (بون) أن يضرب الجامع الأزهر بالمدافع.

أما جامعة الإمام فقد غرس نواتها الأولى جلالة الملك عبد العزيز وسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ حفيدا الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقد غرست نواتها بنية صالحة فمداد الأقلام الطائشة لن ينال منها، وآثارها ملأت سمع وبصر العالم الإسلامي فهي شمس مشرقة لا يحجبها، مثل هذه الادعاءات خاصة والجامعة قد خدمت العلم والفكر والثقافة، وسبقت ما قبلها من الجامعات في الاستفادة من الوسائل الحديثة والتقنية المتطورة في التعليم.. وثمارها وانتاجها أكبر دليل على جودة التنظيم والتطور. واذكر نموذجاً واحداً من أبنائها الذين درسوا في معاهدها وكلياتها إنه معالي مديرها الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي. كما أشير إلى بعض آثارها في المجتمع، فمن حيث العلم لم تترك الجامعة قضية في المعاملات المالية، والسياسة الشرعية، والقضايا الاجتماعية واللغة العربية، إلا أشبعتها بالبحث والتمحيص إضافة إلى البحوث الشرعية الأخرى.

ومن حيث القضايا الدولية. فلعل موقف الجامعة الشجاع أيام محنة المملكة وقت حرب الخليج وتبنيها مؤتمر الجهاد الذي فند وبدد مزاعم صدام بعد استنفارها لعلماء الإسلام وكل أساتذتها وطلابها إضافة إلى جولات معالي مديرها في العالم الإسلامي لاقناعه بعدالة موقفنا من هذه الحرب المدمرة.

ومن حيث التطور والحضارة العمرانية فتلك المدينة الجامعية الشامخة أكبر شاهد واعظم مفخرة لملكتنا وحكومتنا وجامعاتنا في هذا العصر، وقد صوب صدام صواريخه إلى جامعة الإمام كما صوب نابليون مدافعه إلى الأزهر. وكما صوبت إليها الأقلام الظالمة لأنهما النيران اللذان يشع منهما نور الإسلام بحماس ومصداقية اما دعوى الدكتور ان البحث العلمي مجرد تحقيق فنقول للدكتور: إن التعميم في الحكم فيما

ينطبق عليه وما لا ينطبق عليه تعميم بعيد عن العدالة والانصاف.

ولا يتسع المجال لذكر البحوث. والمؤلفات الفريدة في مادتها ولعلك تطلع على رسائل الماجستير والدكتوراه لطلاب الجامعة ولعلك لا تجهل ذلك.

أما قول الدكتور (لقد انشأت الدولة في كل مرفق تعليمي قسماً للتطوير التربوي فماذا صنع مثل هذا القسم في جامعات لازالت بعض كلياتها كما كانت منذ ربع قرن) أقول للدكتور الحامد، الحكم على الشيء بناء عن تصوره فهل زرت الجامعة، واطلعت على مناهجها، وهل زرت التطوير التربوي: لكي تحكم بعد علم ولكي لا تصدر حكماً غير حكيم. إن استعراض مناهج كليات الجامعة يطول ولعلني أكتفي بالإشارة إلى منهج قسم الاقتصاد المستوى الثاني الفصل الأول من كلية الشريعة بالرياض وهي مواد شرعية ذات علاقة بالاقتصاد الإسلامي، القرآن الكريم، التفسير وعلوم القرآن مواد تخصصية: الحكم الشرعي اقسامه، القواعد الفقهية، الاقتصاد الدولي، الاقتصاد الاجتماعي، الاقتصاد الصناعي، والزراعي مواد مساعدة: مبادىء إدارة الأعمال. اللغة العربية، اللغة الانجليزية ولعل الدكتور يعرف من خلال ذلك أن في الجامعة رجالاً يعملون. ويجددون ويسايرون الحياة والمجتمع فيما لا يتعارض مع أساسيات ديننا.

أما التطور التربوي في المعاهد العلمية فقد جنى قلم الدكتور عليه ففي التطوير رجال يعملون بصمت



د. عبدالله الحامد

والمناهج والكتب المدرسية تتجدد بين وقت وآخر وقد عدلت جميع مناهج المرحلة المتوسطة وأكثر المقررات طبعت عام ١٤١٠هـ كما تم تعديل بعض مناهج وكتب المرحلة الثانوية والعمل جار في البقية. وبإمكان الدكتور زيارة التطوير التربوي لمعرفة صحة ما أقول.

أما قول الدكتور إن الخريجين أخذوا يضعفون ويمكن أن نجد الإجابة عند المدرسين في وزارة المعارف، فأقول ضعف التعليم العام أمر لا يختلف فيه اثنان ولعل السبب الوحيد هو صرف الطلاب عن حفظ المتون. أما مدرسو وزارة المعارف فهم من جميع الجامعات في المملكة فلماذا خصت جامعة الإمام وحدها بذلك وكل الذين تخرجوا منها درسوا التربية. وعلم النفس وغيرهما من العلوم المسلكية. وفي الجامعة خبراء ومستشارون متخصصون في التربية والمناهج.

آفة التعليم هذه المتون:

يا أهل التربية قولوا كلمتكم

الجزء الثاني والأخير

بقلم: أ. د. عبدالله الحامد

●● اقولها مرة أخرى: إن التعليم الاسلامي في كثير من الجامعات الاسلامية بحاجة الى تجديد وقد ذكرت منها الأزهر وجامعة الامام، نموذجين، وهذا لا يعني حصر الملاحظات عليهما، ولكنني اتحدث عن ما خبرت طالباً او مدرساً. من ميل الى الركود في التعليم والادارة.

إننا ندعو الى ترسيخ نظام الجامعة روحاً وقيماً، حيث يصبح البحث العلمي عملاً صامتاً دؤوباً، واكثر ارتباطاً بالمجتمع والحياة المعاصرة، لا مجرد تحقيق لمخطوط قديم، وحيث يشيع الانفتاح وسعة الأفق، ويضعف

الانغلاق والتقوقع، ولكي تراجع المناهج على ضوء تقييم متجدد لها، انشات الدولة في كل مرفق تعليمي قسماً للتطوير التربوي، فماذا ص مثل هذا القسم في جامعات لازالت بعض كلياتها كما كانت منذ ربع ق إن منهاج جامعة الإمام يغلب (التراثية) على (المعاصرة) بقدر اكثر الحد المناسب، ويغلب جانب المعلومات على الوظيفية، والقواعدية المهارة والكتابة على الشفوية، وهذه الأمور هي السبب في ان الخري لخذوا يضعفون، وذلك ضعف ظهر في خريجي المعاهد، وخريجي الجام ويمكن لن نجد الاجابة عن المدرسين في وزارة المعارف.

أما لو كانت الملاحظة على كتاب معين أو منهج معين أو شخص معين لكانت الملاحظة مقبولة.

أما قول الدكتور: [وهذه الجامعة ليست جامعة زاد المستقنع ولا ألفية ابن مالك] إن هذه العبارة دلالة صريحة على أن الدكتور الحامد لا يعرف عن الجامعة ومعاهدها وأقسامها وشعبها إلا بنسبة قطرة مطر من سيل جار. فعلى الدكتور ومن جاراه في أفكاره أن يلتزم بأمانة الكلمة وأمانة الحرف، وأن لا يضع على وجه صحافتنا العزيزة إلا حقائق لا مجرد أفكار ورغبات. وعلى الدكتور أن يعيد النظر ويطلع على المقررات وعلى أوضاع الجامعة ليعرفها على حقيقتها، وأن جوها جو استشاري يصدر التوصيات والقرارات من واقع مجالس عديدة. ففي كل كلية عدة اقسام وكل قسم له مجلس يتألف من بعض أساتذته برئاسة رئيس القسم. وأعلى من هذا مجلس الكلية الذي يتألف من رؤساء ومجالس الكلية وعميدها، وأعلى من هذا مجلس الجامعة الذي يتألف من معالي مدير الجامعة ووكلائها والأمين العام ومن وكلاء بعض الوزارات ومن عمداء الكليات وعضو من هيئة التدريس من كل كلية، وأعلى من هذا المجلس الأعلى للجامعة. وهو السلطة المهيمنة على كافة الشؤون العلمية والمالية والإدارية للجامعة ويتولى تصريف أمورها.

ويتألف من معالي مدير الجامعة وبعض الوزراء وخمسة من مديري الجامعات أو أساتذتها او من رجال الفكر في البلاد. فأين هذا الجو القائم على الشورى من الجو الذي وصفه الدكتور الحامد بأنه جو لا يسمح بالحوار والنقاش. فهل ما ذكرته من مجالس الجامعة كاف لتجفيف حبر هذا القلم الذي يجري بدون حساب، والجامعة لا تفترض أنها وحدها على صواب وأن الآخرين على خطأ وأنهم يحشرون في واد الاجرام والفساد والمعصية، سبحان الله ما أقسى هذه الألفاظ، ومن يقول ذلك ففي المملكة سبع جامعات تشرف عليها وزارة التعليم العالي، فبإمكان الدكتور التعرف على التعاون والتفاهم، وتبادل الخبرات من خلال المجالس والاجتماعات بين الجامعات، وهذا أمر لا يخفى على أبسط الناس فكيف يخفى على مثل الدكتور الحامد، فجامعة الإمام بل والدولة وكل الشعب يفخرون بخريجي جامعة الملك سعود الذين نجحوا في رسالتهم في عالم الطب والزراعة والهندسة، كما نفخر جميعا بجامعة الملك فهد التي نجحت في رسالتها في علم البترول والمعادن وغيرها من تخصصاتها. وهكذا بقية الجامعات كما أن الجميع يشيدون بدور جامعة الإمام ورسالتها. ولا مأخذ على الجامعة ولا على أحد منسوبيها إذا قال للحق حقاً وللباطل باطلا، ونسمع في كل محفل وكل مناسبة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله يوصي بالعقيدة الإسلامية والتمسك بها، وجلالة الملك فيصل رحمه الله قال: إن كان الرجعيون هم المتمسكون بعقيدتهم ودينهم فنحن رجعيون. فالتمسك بأصول الدين، من دولتنا وجامعتنا مفخرة لكل سعودي وكل مسلم.

وكلمة أخيرة أقولها لقد شطب الدكتور الحامد كل ما قاله عن الزاد عندما قال إنه يمكن أن يصير إلى الرأي التوفيقي الذي طرحه الدكتور أبو أحمد حسن الهويمل وهو أننا لا نستغني بالزاد ولا نستغني عنه. وهذا الرأي هو الذي سلكته الجامعة بالفعل فالمقرر هو الإرشاد في توضيح مسائل الزاد تأليف الشيخ صالح بن إبراهيم البليهي والشيخ صالح الفوزان، وليس متن الزاد، ونقف عند هذا الحكم المنصف ولم أدخل في الحوار بسبب الحديث عن الزاد لأن هذا جزء يسير مما ذكره الدكتور، ولكنني دخلت في الحوار لأن الدكتور الحامد يقول: [يا أهل التربية قولوا كلمتكم أرجو أن يشارك أهل التربية في النقاش في الموضوع] ولأن الموضوع موضوع خطير فيه تجن على فضل جامعاتنا الإسلامية، وما أنا بأحد مسؤولي الجامعة ولكنها كلمة حق لا ينبغي السكوت عنها، فيشعر الآخرون بأن ما قيل حق، والله حسبنا ونعم الوكيل.

حول قضية: آفة التعليم هذه المتون:

أيها الأوصياء على التعليم تعالوا إلى كلمة سواء

بقلم: د. فالح العجمي

■ السيد المسؤول عن زاوية الثقافة في مجلة اليمامة.. تحية طيبة وبعد:

يهمني في القضية التي افتتح الحوار فيها الدكتورعبدالله الحامد قبل فترة طويلة نسبياً، وعاود طرحها في ملف الثقافة بمجلة اليمامة في عددها ١٢٠٣، نصفها المختص باللغة، ولأن عنوانها «آفة التعليم هذه المتون» فقد لامست مني الشغاف، لاني اشفق على معلّمي العربية وأساتذتها في الجامعات من إيمانهم بأن تلك المتون وحفظها مازال مفيداً في تعلم اللغة أو الحفاظ على حياتها.

أخجلني النداء الذي وجهه الدكتور الحامد في نهاية مقالته إلى الراغبين في التجديدالذي رافقه اتهامه لهم بالجبن وإيثار السلامة والتفكير بصوت خافت أوالنشر بأسماء مستعارة إلى غير ذلك من طرق الهروب من مواجهة الواقع، أو لنقلها صريحة «من طرق الهروب من التهم والتصنيف». وهما انجع وسيلتين يستخدمهما من نصبوا انفسهم مدافعين عن التراث.

وقد تحدثت مع من أعتقد بأنهم أكثر الناس التصاقاً بالتراث، وحباً له، ودفاعاً عنه، فلم أجد عندهم تلك الحساسية التي نعتقدها وهماً – نحن الراغبين في تجديد الوسائل لا الجوهر – من خلال ما نسمع من طقطقة بعض المرجفين الذين يحسبون انفسهم دعائياً أوصياء على القضية التعليمية، وهم يعيشون عملاً وحساً خارج همومها ويكادون في جل ثقافتهم عنها يكتفون بما يُكتب لهم عنها وعن مناهجها، دون أن يدركوا أن التراث نفسه يحمل تاريخ حقب من التجديد المتواصل، الذي لم يقف إلا عندما سادت فترات جمود رافقت التخلف الحضاري في الفترة العثمانية التي انقطعنا فيها عن العلم، فانقطع العلم عن الحياة المتجددة وسادت الحالة التي فصل لنا الدكتور الحامد شرحها، وهي محاولة تحليل لقضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتكويننا الثقافي، لا في الفقه واللغة فقط، بل في شؤون الحياة الفكرية والمعاشية اللتين تنموان في ظل انعكاسات مناهج التربية الفقهية واللغوية.

وإنني لعلى ثقة من أن أمة تريد النهوض ويوجد في مؤسساتها التعليمية من أمثال الدكتور الحامد والأستاذ حسن المالكي لقادرة على القيام بأعباء ذلك الحمل. وما تربية النشء على التفكير وتعليمهم قواعد لغتهم تعليماً عقلياً بالشيء القليل في سبيل النهوض من السبات الذي نغط فيه ويعترف بذلك الجميع. ولن أسترسل في الحديث عن ارتباط اللغة بالتفكير، لأن الموضوع يبعد عن ذلك الأمر النظري البحت.

ويبدو أن البعض يتجاهل أساليب التعليم الموجودة في تراثنا العربي وينسب ما يسمع منها إلى المناهج الغربية؛ يكفي التربويين العرب ان يقبلوا بعض ما اتى به التربويون القدامى مثل السمعاني، ليجدوا انه ضد أسلوب الحفظ الذي يعتقد مؤيدو المنهج القديم انه التراثي الوحيد، انظروا إليه في كتاب الأمالي يقول: «ولا يحدّث إلا من كتابه فإن الحفظ خوان»، وكذلك: «وإذا

مناهج التعليمية

أ.د عبدالله الحامد يرد على د. صالح الفوزان:

آفة التعليم هذه المتون

أعاتب الشيخ الفوزان لرفضه الحوار معي، لأنني لس

الجزء الأول

●● كنا قد نشرنا في صفحات الثقافة حواراً مع الأستاذ الدكتور عبدالله الحامد اثار ردود فعل كبيرة. من اساتذة متخصصين كفضيلة الشيخ الدكتور صالح الفوزان والأستاذ حسن فرحان المالكي، والدكتور حسن بن فهد الهويمل، ومن مثقفين وقراء كثيرين. وصمت الدكتور الحامد منتظراً هدوء العاصفة: ثم بعث الينا برد مطول. وقف فيه عند نقاط جديرة بالتأمل والدرس والمناقشة. سواء في منهاج التعليم الديني واللغوي عامة. أم في بعض مقررات تلك المنهاج. واجتهد الأستاذ الكاتب في ايضاح ما اوردوه بعض القراء والمناقشين من مفهومات مغلوطة حول قضية

اربعة معاول

لضرب الراي الآخر

كل فكرة غير مالوفة يضربها رافضوها باحد اربعة معاول

١ - التشكيك في العلم. برمي قائلها بالجهل او عدم الاختصاص

ب - التشكيك في السلوك والدين. برمي التهم على القائل. لتجريده من مؤهلات القول والفعل

ت - تحجيمها عن طريق تحجيم

الناس إذا الفوا الشيء لم يتساءلوا: عن مدى صوابه إلا نادراً ولكن الفكرة غير المألوفة. تبدا غريبة. يرفضها الناس اول مرة ثم يتساءلون عن مدى سلامتها: إن بعض الافكار تبدا غريبة. ولكنها بالايضاح والتبيين تصبح مالوفة وإن قد بدات غريبة ناشزة. كما قال الشاعر

والراي كالليل مسوداً جوانبه

والليل لا ينجلي إلا باصباح

روى المملي حديثاً فيه كلام غريب فسّره او معنى غامض بينه واظهره». كما يؤيد تعدد المصادر في قوله: «ولا يروي عن شيخ واحد بل يروي عن جماعة من شيوخه ولو روى كل إسناد عن شيخ آخر كان أحسن». ذلك المنهج كان في القرن السادس الهجري.

وإذا نظرنا إلى تطور المناهج التربوية في المنطقة – وفي مصر بالذات – حيث بقي التعليم مستمراً في مدارس، وجدنا تطوراً في أسلوب الرواية والحفظ الذي كان متبعاً في مسجد عمرو بالفسطاط أو مسجد ابن طولون بالقطائع إلى أسلوب أكثر تطوراً في الأزهر منذ مشيخة ابن كلسي: حيث تطور من مدرسة العمود والرواق إلى المواد والتخصص مع ما كان يقوم به من دور سياسي واجتماعي معروف. وكانت تلك المواد مقسمة إلى علوم المقاصد التي تضم عدا الفقه والتوحيد والتفسير والحديث أيضاً علم الكلام وهو علم عقلي بلا شك، وعلوم الوسائل التي كانت تضم النحو والصرف والعروض والقافية والبلاغة والمنطق؛ والأخيران لا يعتمدان على الحفظ بأي حال من الأحوال، ولا يخفى على أحد ما في المنطق من الطرح الفلسفي الذي يتطلب قدراً كبيراً من التفكير وفهم الخلفيات وربط المقدمات بالنتائج.

وفي مناهج الأزهر ذاته نرى مراحل مختلفة تشكل مواكبة للتطور الاجتماعي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل: الأولى مرحلة القرن التاسع الهجري التي نقل لنا عنها المقريزي بأن الوعظ وحلقات الذكر الصوفي هي الغالبة عليها وان أصوات الاستحسان ونداءات الله مع ارتياح كبير مما لا يوجد في أي مكان آخر هو ما يدعو إلى الانضمام إليها. المرحلة